

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والولاة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : ترشيد استهلاك الطاقة في الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
المرجع : منشور الوزير الأول عدد 29 بتاريخ 8 جوان 2001.

~~*~~

يندرج هذا المنشور في إطار مزيد تفعيل مساهمة الإدارة والهيكل العمومية في المجهود الوطني لترشيد استهلاك الطاقة الذي أصبح في ضوء تصاعد أسعار المحروقات في السوق العالمية من أوكد أولويات المرحلة الراهنة.

لذلك وإضافة إلى الإجراءات الواردة في منشور الوزير الأول عدد 29 المؤرخ في 8 جوان 2001 يتعين العمل بما يلي :

1- بخصوص اختيار المسؤول المكلف بالطاقة وطرق عمله :

يتعين أن يكون المسؤول المكلف بالطاقة، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي منتميا قدر الإمكان إلى السلك التقني وفي رتبة تتلاءم وأهمية المسؤولية المناطة بعهدته. ويتولى إعداد تقارير متابعة كل سنة أشهر (موفى جوان وموفى ديسمبر).

يقوم المسؤول المكلف بالطاقة في مستوى الوزارة في ضوء التقارير الواردة من المصالح الفرعية والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية تحت إشراف الوزارة المعنية إعداد تقرير عام مع تضمينه وجوبا بيانات كمية حول استهلاك الطاقة في مختلف هذه المصالح والمؤسسات التابعة للوزارة، إلى جانب الإجراءات والتدابير المتخذة لترشيد الاستهلاك في مستوى كل هذه الهياكل والاقتراحات والبرامج الجارية في هذا الصدد.

تتولى الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة موافاة الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية بأنموذج لتقرير المتابعة، إلى جانب تعيينها إطارا قارًا لتقديم المساعدة والإرشاد لفائدة المسؤولين المكلفين بالطاقة في نطاق قيامهم بمهامهم.

توجه تقارير المتابعة في أجل لا يتجاوز الشهر من نهاية كل سداسية إلى الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة للنظر فيها في نطاق لجنة برئاسة الوكالة تضم ممثلين عن :

- الوزارة الأولى (مراقبة المصاريف وهيئة مراقبي الدولة).
- وزارة المالية.
- الوزارة المعنية.

وتتولى اللجنة إبداء رأيها في المجهودات المبذولة في مجال التحكم في الطاقة واقتراح التدابير الرامية لتدعيم هذه المجهودات. ويرفع رأي اللجنة واقتراحاتها إلى الوزارة الأولى والوزارة المعنية.

وتقوم الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بتنظيم ملتقيات دورية لفائدة المسؤولين عن الطاقة بالهياكل العمومية وذلك ابتداء من شهر ماي 2005.

2- تدابير إضافية لتفعيل الإجراءات المتعلقة بترشيد الاستهلاك :

حرصا على تفعيل إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة من قبل الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية، يتعين التقيد بما يلي :

- تخصيص باب مستقل في مستوى التقرير السنوي لنشاط الوزارة أو المؤسسة أو المنشأة العمومية، يتم التطرق فيه إلى النتائج المسجلة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.
- إبراز الأهداف الخاصة بالتحكم في الطاقة في مستوى الميزانية التقديرية للوزارة أو المؤسسة أو المنشأة العمومية والوسائل المعتمدة والنتائج المنتظرة.
- إدراج متابعة تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة كنقطة قارة ضمن جدول أعمال مجلس المؤسسة أو مجلس الإدارة للمؤسسات أو المنشآت العمومية.
- العمل على مزيد مراقبة وتنظيم تنقلات السيارات الإدارية لنقل الأعوان أو البريد الإداري وذلك خاصة من خلال إحكام التنسيق واستغلال إمكانيات الاتصال الأخرى (فاكس - البريد الإلكتروني ...)
- كلما أمكن ذلك.
- مواصلة تنظيم الدورات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة، في مجالات الصيانة والسياسة الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.

- التأكيد على ضرورة احترام دورية المراقبة الفنية لوسائل النقل.
- قيام فرق تتكوّن من ممثّلين عن الوزارة الأولى (الرّقابة العامّة للمصالح الإدارية) وممثّلين عن الوكالة الوطنية للتحكّم في الطّاقة بعمليات مراقبة ميدانيّة لتقييم المجهودات المبذولة في ميدان التحكّم في الطاقة.

واعتباراً للصّبغة الدّائمة التي يتعيّن إعطاؤها لهذه الإجراءات، ولضرورة تواصل المجهود دون انقطاع لتكريس ثقافة ترشيد الاستهلاك، فالمرجوّ من السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدّولة والولاة ورؤساء المؤسّسات والمنشآت العموميّة اتخاذ التّدابير اللاّزمة لتنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكلّ عناية.

والسّلام

عن الوزير الأول
الكاتب العام للحكومة
والمكلف بالعلاقات
مع مجلس النواب ومجلس المستشارين

الإمضاء: منير جعيدان